تشرد الأحداث مرض اجتماعى

خطاب حضرة الأستاذ عبد المجيد نافع

يشكو علماء الاقتصاد بل تكاد تذهب نفوسهم حسرات فى أثر ما يسمونه بالقوى الضائعة فى الطبيعة كتيارات البحار وحرارة الشمس، وليس من شك فى أن الأطفال المشردين هم قوى انسانية ضائعة لا بل هم قوى هدامة ، فالأطفال المشردون اليوم هم مجرمو الغد الذين يمعنون فى العدوان على النفس والمال، وإذن فليس من الإسراف فى شىء ان يقال إن تشرد الأطفال مرض اجتماعى ، بل مرض اجتماعى خطير .

وإذا رحنا نفتش عن هذا المرض فلا نجد إلا الفقر، فإن ٨٠٪ من الجرائم التى ترتكب ضد المال والنفس إنما مبعثها الفقر .

ولسنا نريد أن ندخل فى جدل لفظى عقيم عن المسئول عن تشرد الأطفال و بالتبع عن الجريمة ، فسواء أكانت الوراثة أم البيئة هى التى تحمل التبعة فإن المفروغ منه أن الفقر هو الباعث على الاثنين معا .

والفقر يجر فى ذيوله الجهل والمرض و إذا تحالف هذا الثالوث على بيئة من البيئات فلا شك أن يهدمها من أساسها .

ولقد تتبعت كثيرا من حالات تشرد الأطفال فتضاعف إيمانى بأن الفقر الذى يتسلط على البيئة المنزلية من الجرثومة التى تجعل التشرد والجريمة يفرخان فيه ثم تنساب هذه العوامل الهدامة فتعمل فى المجتمع فسادا وتدميرا .

و إذا كانت الطبيعة لم تسرف فى شىء إسرافها فى اعطاء الضياء والهواء و إذا كانت هاتان النعمتان الإلهيتان مشاعا بين الجميع فمن العجب بل من المؤلم حقا أن نجد مساكن الفقراء لا بل مقابر الأحياء لاينفذ إليها الضياء والهواء .

و إذا كان من حق الفرد على الدولة أن تكفل له حدا أدنى للعيشة فمن المؤلم جدا أن نجد سوء التغذية أو قلة التغذية فى تلك البيئات الفقيرة هو مبعث انطلاق تلك المخلوقات الصغيرة إلى الميادين العامة والأحياء المترفة حيث الضياء والهواء وحيث تتلمس الوسائل لما يسد الرمق و يدفع غائلة الجوع .

فيتلمس أولا السبيل الى بعض حاجات فاذا أعياه الأمر وشب عن الطوق فاض صدره حقدا وصار على المجتمع واعتزم بينه و بين نفسه أو بعبارة أخرى دفعته غريزة الشر الى التنكيل بهذا المجتمع الذى ضن عليه حتى بالمطالب الحيوانية الأولية .

وإن تعجب فعجب لهذا المجتمع يرى بعينيه التي في رأسه الطلاق يهدم كيان الأسرة ويفرق بين الوالدين ولا يفكر في مصير هؤلاء الصغار الذين يقذف بهم وسط شرور المجتمع وهم ما يزالون غضي الاهاب .

يتأثرون بعوامل البيئة المحيطة بهم فلا يلبثون أن تتحجر قلوبهم فيصبحوا من كبار المجرمين الذين يهددون أمن المجتمع .

بل من عجب أن يرصد المجتمع الأموال والجند وينصب المحاكم ويفتح أبواب السجون على مصاريعها ليدفع عن نفسه غائلة المجرمين وهو لو أرصد النذر اليسير من تلك النفقات الطائلة لمكافحة الفقر في بعض البيئات لوفر على نفسه الجم من الجرائم التي تروع الآمنين المطمئنين .

وهذا المجتمع الذي تهوى يد العدالة فيه على رؤوس المجرمين تأخذهم بالعقوبات الصارمة وتلقي بهم في غيابات السجون أو يقذف بهم الى المنافي السحيقة والمعتقلات بل قد تذهب الى حد الاجهاز عليهم لاخماد عوامل الشر المنبعثة منهم ، نقول إن هذا المجتمع لا يفكر لا قليلا ولا كثيرا في مصير أولاد المقضي عليهم وهؤلاء الأولاد تقضي عليهم أن يكونوا مجرمين غدا بل أن صح لي التعبير على هذا النحو أن يكونوا شر خلف لشر سلف .

وعوضا عن أن يشغل المجتمع نفسه بمكافحة الإجرام في مكامنه الأولى تراه يشغل نفسه بالبحوث العقيمة فيما يسمونه ضبط النسل أو تحديد النسل مع أن تلك البيئات الفقيرة كثيرة التوالد وكل دعوة في هذا السبيل مهما كانت مدوية فلن تبلغ أسماعهم والعاطفة الدينية أكثر ما تكون تمكنا من نفوسهم وهم يؤمنون في أعماق نفوسهم بأن الله الذي يهب الأولاد هو سبحانه الذي يتكفل برزقهم . بل تراهم والفلاحين منهم خاصة يعتقدون بأن الأطفال بمثابة رأس مال لا يلبث أن يعينهم في العوز والشيخوخة واذا فكل دعوة من هذا القبيل انما هي صرخة في واد أو نفخة في رماد بل ربما كان — شرها أكثر من خيرها — لأنها تصرف الدولة عن تحقيق وجوه الاصلاح وكفاح الفقر الذي هو مصدر كل الشرور والجرائم .

وكثيرا ما يزى انشغال الوالد أو الوالدين بالعمل التماسا لوجوه الرزق من أكبر العوامل على تشرد الأطفال اذ يحرمون من رقابة الوالدين فضلا عن الرعاية والحنان فتهجر تلك المخلوقات الصغيرة تلك البيئات الموحشة التماسا لما عز عليهم في البيئة المنزلية .

بل إن مما يحز في النفس أن نرى بعض الآباء وكأنهم هم الذين يتكفلون بافساد أبنائهم والزج بهم في غمار التشرد فقد يدفع الفقر الآباء لأن يدعوا أبناءهم الى التسول بل إلى الفشل ووجوه الإجرام المماثلة ودنا لابد من تدخل المشرع للحيلولة بين الآباء وأبنائهم بإسقاط الولاية عنهم على أن تتكفل الدولة بتنشئتهم وتربيتهم وتعليمهم صناعة يكسبون منها عيشهم في مستقبل أيامهم .

وتتحجر قلوب بعض الآباء فيسيئون معاملة أطفالهم ويزجون بهم إلى غمار التشرد وهنا مرة أخرى ليس من حرج على المشرع أن يتدخل ليحول بين هؤلاء الآباء وبين أبنائهم الذين يدفعون بهم إلى الفساد دفعا .

ولقد كشفت دراسة كثير من حالات التشرد عن أن الأحياء الفقيرة لها أثر فعال فى طغيان موجة التشرد . وفى الحق فلماذا لا نجد أطفالا مشردون فى أحياء جاردن سيتى أو الزمالك بينما نرى أحياء مثل بولاق والسيدة زينب يقذف بالأطفال المشردين فى كل حين .

فليس من الارهاق للدولة أن تتولى هدم أحياء بأسرها وإنشاء أحياء جديدة على أنقاضها . بل إن ذلك ما تقضى به السياسة الاجتماعية الحكيمة لا بل السياسة الاقتصادية الحكيمة والذى تنفقه الدولة فى كفاح الجريمة بعد وقوعها أضعاف أضعاف — ما يمكن أن تنفقه فى هذا السبيل وفيه القضاء على الجريمة فى مهدها .

ومن عجب أن يفكر المفكرون فى أوقات الفراغ ولا يفكرون فى توفير المطالب الأولية لكل فرد فى الدولة من مأكل وملبس ومسكن .

وإذا قلنا أوقات الفراغ فلا نعنى إهمال هذه الناحية بل إن المصلح الاجتماعى يرى حقا عليه أن يفكر فى الكيفية التى يقضى الأطفال بها أوقات فراغهم فقد تكون الصورة التى يقضونها بها من بواعث تشبعهم بروح الشر والفساد .

وإذا كانت الدولة لا يجمد كفها عن البذل بسخاء فى سبيل إنشاء المنتزهات العامة التى لا تنعم بها إلا الطبقات الغنية فالواجب يقضى أن تنفق فى سبيل إنشاء منتزهات فى الأحياء الفقيرة تكون فى متناول أولئك الصبية الصغار الذين تلفظهم أحياؤهم البغيضة الكريهة فيتسابقون مركبات الترام فتبهرهم أضواء المدينة وتملك مشاعرهم تلك الميادين الرحبة الفسيحة وتأخذ بأبصارهم تلك المنتزهات الرائعة فيؤثرون عيش التشرد على العودة الى أحيائهم التى تبعث فى النفس الألم والمرارة .

وفى المدن الكبيرة تتألف عصابات لتدريب الأطفال على الجرائم فمن أوجب واجبات الدولة أن تقضى على تلك العصابات فتبحث الجرائم من أصولها .

والدولة وهى التى ترعى شؤون أبنائها جميعا تشعر أن من واجبها أن تكون يقظة ساهرة فهى إذ تبين أن وفاة الأب أو وفاة الأم أو هما معا من بواعث تشرد الأطفال الذين يصبحون ولا عائل لهم وهم ما يزالون فى سن لا تعينهم على كسب عيشهم تقول إن من واجب الدولة أن تحتضن أمثال هؤلاء الأطفال لتجعل منهم بالتربية والعلم مواطنين صالحين يعرفون ما عليهم للدولة من واجبات وما لهم قبلها من حقوق .

ومن الظواهر التى تسترعى النظر أن الهجرة من الريف تكون باعثا قويا على وجود طائفة قوية من المشردين فمن واجب الدولة تعليم الهجرة . والملاحظ أن بعض مديريات مصر غاصة بالسكان على حين أن البعض الآخر قليل السكان حتى يكاد يكون منفرا من

الأيدى العاملة فليس على الدولة من تثريب بل لا يمكن أن تتهم بالعدوان على الحرية الشخصية اذا هى عملت على توزيع السكان توزيعا عادلا فليس يصح أن يكون فى بعض انحاء مديرية المنوفية ألف ساكن فى الكيلومتر المربع فى حين أن مديريتى الشرقية والبحيرة تعز فيهما الأيدى العاملة . انما لا يكفى أن تعمل الدولة على مجرد تحويل العائلات من مديرية الى اخرى بل الواجب أن تزودهم برءوس الأموال ليستقروا فى مواطنهم الجديدة.

واذا كانت النظم الوقائية خيرا دائما من النظم التأديبية فنى سبيل القضاء على تشرد الأطفال وبالتبع على الجريمة ، من واجب الدولة القضاء على البطالة سواء أكانت خاصة بالعمال أم المتعلمين المتعطلين والبطالة من بواعث تشرد الأطفال .

والتأمينات الاجتماعية ضرورة لازمة لحماية المجتمع ولا تنصب تلك التأمينات على البطالة والعجز عن العمل والمرض والشيخوخة والوفاة .

ولا جناح على الدولة لا بل أن من أقدس واجباتها أن تحول بين الأطفال وبين العادات الضارة كالتدخين والمخدرات ولعب الميسر وجمع أعقاب السجاير. وفى سبيل حماية الأطفال من مغريات الشر ليس على الدولة أن تمنع الأطفال الى سن معين من غشيان دور السينما فضلا عن مراقبة الأفلام التى تعرض فيها حتى لا تغرى الصغار بتنكب جادة الخير والغرب فى بيداء الشر .

وإذا كانت رسالة الدولة الحديثة أن تكافح الفقر والمرض والجهل فلا مندوحة لها عن ادخال كثير من الاصلاحات على المجتمع الرأسمالى فليس من ينكر أن الثروة موزعة توزيعا سيئا ففى مصر نرى أن ٣ ٪ من الملاك الزراعيين يملكون نصف الثروة الزراعية فى حين أن ٩٧ ٪ يملكون النصف الباقى وبينا نرى قوما يعيشون فى القصور الفخمة إذا بنا نرى آخرين يعيشون فيما يشبه المقابر أو يعز عليهم المسكن إطلاقا . وبينا نجد فريقا متخما نرى فريقا آخر جوعانا وبينا ذاك طائفة مترفة تلقى طائفة أخرى تعز عليها مطالب الحياة الأولية ، والفقر المدقع الى جانب الثراء الطائل هو مبعث كثير من حالات التشرد وألوان الجرائم ، فلا جناح على الدولة إذا هى أخذت من الأغنياء وأعطت الفقراء فى صورة ضرائب تصاعدية فليس من العدل الاجتماعى فى شىء أن تكون نسبته الفرعية التى تتقاضاها الدولة ممن يكون إيراده ١٢٠٠٠٠ ج.م فى العام هى مما تتقاضاه ممن يكون إيراده ١٢ ج.م فى العام .

والدولة التى تملك سلطة التشريع وتملك توزيع العدالة بين الناس لا يجمل بها أن تعمد إلى الإحسان عليه واستنداء أكف الأغنياء واستدرار الرحمة على الفقراء وخاصة أن الأنانية المتحجرة كثيرا ما تتفشى بين بعض الطبقات الغنية المترفة .

والتضامن الاجتماعى هو الذى يملى على الدولة تلك السياسة الحكيمة وفى الواقع أنه ليس من صالح أحد أن يشطر المجتمع إلى معسكرين معسكر الأغنياء والذين يتولون الدفاع عن أنفسهم من هجوم معسكر الفقراء بل لا بد أن يعيش الجميع فى تضامن اجتماعى فيكون الفرد للجميع والمجتمع للفرد .

وإذا كانت الدولة تفخر بأنها حققت المساواة السياسية فأولى لها ثم أولى أن تحقق المساواة الاقتصادية وتعنى بالمساواة الاقتصادية ضمان حد أدنى لمعيشة الفرد أو بعبارة أخرى ضمان المساواة الحيوانية فى أبسط مظاهرها .

ومما يحز فى النفس ما نراه من انحطاط مستوى المعيشة فى مصر متوسط دخل الفرد فيها لا يزيد على تسعة جنيهات فى العام بينما يصل هذا الدخل فى بعض الأمم التى لا تضاهى مواردها موارد مصر تسعة أضعاف .

إن من حق الفرد على الدولة أن تجعل له عملا مادام قادرا عليه وتكفل له مطالب الحياة ما دام يتطلبها، وليس يغنى من الحق شيئا أن تنقلب الدولة إلى معمل قوانين لمكافحة التشرد والجريمة بدل إجراء الاصلاحات التى تقضى على عوامل الشر فى مكامنها الأولى .

ولا يجدى أن يلجأ المجتمع إلى مسكنات وقتية ما دامت بواعث الشر باقية بل متأصلة. وليس نعنى بهذا ألا تنشىء الدولة المؤسسات والملاجىء لإصلاح الأطفال المشردين وإنما نقول أن الواجب الأول هو كفاح الفقر والا فى البيئات التى رسمنا لها صورة سوداء قاتمة ولكنها صحيحة لا تنفك تقذف على المجتمع فى كل عام بطائفة جديدة من الأطفال المشردين والمجرمين الذين تضيق بهم المؤسسات وتفيض بهم السجون .

ولعل مما يسترعى النظر أن إصلاحية الأحداث تقذى على الدوام إصلاحية الرجال فتجىء مصداقا لتلك الحكمة القائلة أن حدث اليوم المشرد هو مجرم الغد الخطر .

وإذا كنا ننادى بضرورة كفاح الفقر قطعا لدابر التشرد والجريمة فلسنا نفعل ذلك باسم الإنسانية المعذبة ولكن باسم مصلحة الدولة ذاتها فالمذاهب الهدامة والآراء الخطرة والجنوح إلى الشر والنزوع إلى الجريمة كل أولئك لا ينبت إلا فى خلال الفقر .

ومن واجب الدولة أن تفرض الضرائب على الأرباح الفاحشة لتحقيق غير قليل من مبادئ العدل الاجتماعى لا بل من عوامل التوازن الاجتماعى .

ولقد بدأنا نسمع أبان الحرب العالمية الحاضرة نغمة حلوة عذبة تضرب على قيثارة — التأمين ضد العوز والخوف فحبذا لو صحت الوعود .

وإذا كان صاحب مشروع بفورتج يصف مشروعه بأنه نصف الطريق الى موسكو فنحن لا نتلمس نصف الطريق الى موسكو وانما نتلمس الطريق الى مبادئ العدل الاجتماعى .

ومصر بحمدالله بلد بكر لا تزال ثروتها المعدنية بغير استغلال بل لا يزال كثير من مرافقها بغير استغلال. أو ليس من المؤلم حقا أن يكون فى مصر قرابة ٤ مليون فدان بور يمكن استصلاحها قادر على المصريين أخلاف الرزق وتحل مشكلة زيادة السكان ، ومصر أكثر

بلاد الأرض طرا ازدحاما بالسكان، واذا كان سكانها اليوم يبلغون أو يجاوزون السبعة عشر مليونا فلا خوف اذا صحت الفرائض على استغلال كل مرافقها الحيوية اذ أنها تستوجب ٥٠ مليون نسمة .

ولقد حبا الله مصر بذيل ممدود الغدوات مبارك الروحات ولكن من عجب اذا أن تركه إبان الصيف يتجه فى البحر هدرا ومن السفه أن يشبع السيخه أن يلقى بالجواهر فى البحر هدرا .

فانشاء الاصلاحيات والملاجىء والمستشفيات هو ما نستبيح لأنفسنا أن نسميه السياسة الاجتماعية الصغيرة وأما السياسة الاجتماعية الكبيرة فهى التى رسمنا حدودها وهى التى تقضى بكفاح الفقر منبع الشرور والفساد جميعا وتحقيق مبادئ العدل الاجتماعى التى تضمن حماية المجتمع من كل الجزات العنيفة ويعيش الناس جميعا جنبا الى جنب فى هدوء وسلام فى ظلال الحرية والعدالة .